

جمعية اتحاد المرأة الأردنية

سياسة مكافحة الفساد

إنجمعية اتحاد المرأة الأردنية يحرص على سياسة عدم التسامح مع أي شكل من أشكال الفساد، ضمن الضوابط التالية:

- عدم القبول بالفساد
- الوقاية من الفساد
- الاستجابة السريعة
- التبليغ عن أي حالة فساد
- الهدايا

المقدمة

ليست كل النشاطات المعرفة بحالة فساد تعتبر مخالفة قانونية أمام القانون. أحياناً يكون الفساد هو أي تعارض مع المعايير الأخلاقية والأدبية للمؤسسة.

إن الفساد موجود بمختلف المجتمعات، حيث أن بعض الأشخاص وتحت ظروف معينة لديهم النزعة للقيام بأنشطة تعتبر فاسدة في المجتمع، سواء بمستويات عليا أو دنيا. إن جمعية اتحاد المرأة الأردنية يقف ضد جميع درجات الفساد الممكنة على كافة المستويات.

إن الفساد يشكل عائقاً أساسياً أمم التطوير ويعد سبباً أساسياً في هدر الموارد وسوء استخدامها. إن الفساد يعد ذو ضرر أكبر في المجتمعات الفقيرة مما يفاقم معانات الشعوب، وتعد المرأة من أكبر المتضررين نظراً لأنها في العادة ضمن الشريحة الأكثر ضعفاً وفقراً في تلك المجتمعات، مما يزيد من اهتمام جمعية اتحاد المرأة الأردنية بمكافحة جميع أشكال الفساد.

يحدث الفساد بشكل عام عندما تسنح الفرصة لأحدهم باستغلال موقعه للحصول على منفعة خاصة. إن التعرف على حالات الفساد أو إثباتها هو عملية صعبة ومكلفة، لذا يجب اتخاذ إجراءات فعلية لمنع حدوث الفساد، عبر توفير دليل إرشادي واضح، ونظام وإجراءات عمل سليمة، بالإضافة إلى زيادة الوعي والحرص على نظام رقابة وتوثيق فعال.

في حال تصنيف حالة الفساد كمخالفة قانونية، يجب التبليغ عنها مباشرة للإدارة والجهات الأمنية المختصة، وفي حال ثبوتها كجريمة، تتخذ العقوبة المناسبة لمرتكبها ويتم فصله عن العمل. وبما أن ثبوت حالة الفساد أو عدم القدرة على كشفها قد يؤدي إلى سحب التمويل من المانحين ، فقد يتبع ذلك مطالبة بتحمل المسؤولية المالية المترتبة عليه لتعويض أي خسائر.

التعريف

إن جمعية اتحاد المرأة الأردنية تعرف الفساد بأنه استغلال وخيانة الثقة أو السلطة أو الموقع الوظيفي بما يؤدي لمنفعة شخصية غير شرعية للأفراد أو الأحزاب السياسية أو الشركات أو غيرها. ويشمل الفساد الحالات التالية:

- الرشوة
- الابتزاز
- المحسوبية والتحييز
- تضارب المصالح
- الاختلاس
- الاحتيال
- محاباة الأقارب

مجالاته

إن سياسة مكافحة الفساد هذه تشمل جمعية اتحاد المرأة الأردنية بكافة فروعها، ويجب تطبيقها على المستوى الداخلي وعند التعامل مع الشركاء.

وتطبق هذه السياسة على جميع الموظفين والمؤسسات الشريكة على كافة المستويات وخلال جميع النشاطات. وعلى الشركاء ضمان قنواتهم الخاصة للتبليغ عن أي شبهة فساد بالإضافة لما ذكر في هذه الوثيقة.

المسؤوليات

إن المدير العام هو المسؤول عن تبليغ الهيئة الادارية عن سياسة مكافحة الفساد في جمعية اتحاد المرأة الأردنية. وعلى كل مدير قسم تبليغ موظفيه بسياسة مكافحة الفساد في الاتحاد، بالإضافة لآليات التعرف والتبليغ عن حالات الفساد، وسبل التعامل مع الأخطار الناجمة عنها.

على كل الموظفين العمل بشكل فعال على مكافحة الفساد، والوقاية منه، والتعرف والاعتراف بمخاطر الفساد، والتبليغ عن أي خلل في إجراءات العمل أو أي شبهة فساد في الاتحاد.

عدم القبول بالفساد

إن جمعية اتحاد المرأة الأردنية لديها سياسة عدم قبول قطعي للفساد، وهذا يعني أن الاتحاد لن يقبل أو يتسامح مع الفساد. رغم هذا، فسياسة عدم القبول يجب أن لا تشكل خطراً على حياة الأفراد أو صحتهم أو على غيرهم.

في حال وجود تهديد، فإن سلامة الأفراد لها الاولوية. وفي حال أكره أحد الموظفين على المشاركة بالفساد بأي شكل، فيجب الإبلاغ وتوثيق هذه الحالة، لتشخيص الأسباب ومنع حدوث حالات مماثلة في المستقبل.

إن سياسة عدم القبول تعني أن الأفراد على وعي ودراية بالآثار السلبية للفساد، مما ينعكس على خلق عالم يسوده العدل والمساواة. كما يتضمن الوعي بمسببات الفساد بما يمكن من العمل على الوقاية منه.

الوقاية من الفساد

إن بعض الحالات التي قد تشجع على الفساد ويجب مراقبتها للحد منه تشمل ما يلي:

- الفرصة: منع أو تقليص أي فرصة للفساد.
- ثقافة المؤسسة: حسن الإدارة، الحرص على الشفافية، زيادة الوعي لدى الموظفين.
- التسامح مع الفساد: يجب عدم التسامح مع أي شكل من أشكال الفساد، العمل على سياسة رادعة.

الاستجابة السريعة

عند الاشباه بالإخلال في إجراءات العمل أو في حالة فساد في الاتحاد أو خلال نشاطاته من الشركاء، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق في المسألة. وتحمل الإدارة مسؤولية التحقيق واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وفي حال الاشتباه بفساد أحد المديرين، فيجب إبلاغ من هو أعلى منه إدارياً، أو لمدقق حسابات المؤسسة أو اللجان القانونية أو الجهات الأمنية (وفي هذه الحالة تتولى السلطات الأمنية عملية التحقيق).

وإذا لزم الأمر يمكن إجراء تدقيق مالي بهدف التحقيق في شبهة الفساد.

التبليغ عن أي حالة فساد

يجب ضمان الشفافية والنزاهة عند العمل على مكافحة الفساد.

في حال ملاحظة أحد الموظفين حصول خلل في إجراءات العمل أو أي شبهة فساد، فعليه إبلاغ الإدارة، ولا يشترط أن يقدم الدليل القاطع أو المعرفة الكاملة بملابسات الحالة، ويجب حمايته من الابتزاز أو الانتقام جراء بلاغه.

الهدايا

إن جمعية اتحاد المرأة الأردنية تتبنى سياسة عدم القبول للهدايا.

إن الرشوة هي جرم ضمن القانون الأردني. ولهذا يتم رفض الهدايا بما يترتب عليها من ملاحقات قانونية. وتحدد العلاقة بين المستفيد والمستقبل ما إن كانت الحالة هدية أم رشوة.

إن الأشخاص الذين تربطهم علاقة صداقة مع المؤسسات والشريكة أو المانحين عليهم عدم قبول الهدايا حتى تنتهي فترة العمل معهم.

يمكن للأشخاص الذين قاموا بزيارات عمل أو تمت دعوتهم لفعاليات كمتحدثين أو استضافتهم كضيوف، أن يقبلوا الهدايا الرمزية ، على أن لا تكون شخصية ولا يتم مبادلتها بمبالغ مالية.